بيان

تتابع النقابات والاتحادات المنتمية للاتحاد الدولي للصناعات والمدرجة اسمائها أدناه بقلق شديد ما يجرى على الساحة العراقية في قطاع النفط

القرار الصادر من مجلس الوزراء المرقم ٢٤٦٠٠ لسنة ٢٠٢٤ والذي يدعو الى تحويل إيرادات الشركات النفطية الممولة ذاتيا الى التمويل المركزي وتحويلها الى وزارة المالية وزيادة حصة الخزينة من ٤٥٪ الى ٧٥٪ هذه مخالف لقانون الشركات النافذ والمرقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ والذي ينظم عمل الشركات ويخولها بالاحتفاظ بمواردها لاستخدامها في تمويل نفقاتها وتطوير منشاتها وصرف مستحقات منتسبيها من الرواتب والمكافاة والارباح ان الإصرار من قبل مجلس الوزراء على هكذا قرار غير مدروس سيحول الشركات الرابحة الى شركات خاسرة نتيجة العجز المالي الذي يصيبها حيث لا تتمكن هذه الشركات من تطوير عملها ومواكبة النهضة الاقتصادية والتطور التكنولوجي ومن اليوم من الساسة يرغبون في افشال الجهد الوطني لذلك نطالب ما يلي

أولا- الغاء القرار الصادر من مجلس الوزراء المرقم ٢٤٦٠٠ لكونه قرار غير مدروس ويضر بالمصلحة العامة للبلد بشكل عام

ثانيا / نحذر من الاستمرار في تنفيذ هذ القرار لأنه سيودي الى تعطيل عجلة الإنتاج في حال تضرر المنتسبين من الناحية المادية

ثالثا/ هنالك الكثير من المعالجات لسد العجز الحاصل في ميزانية الدولة دون الرجوع الى خلق الفوضى في القطاعات المستقرة

رابعا / الجميع يعلم ان جهود العاملين في قطاع النفط وخصوصا الشركات الاستخراجية والتي تقدم خدمة جليلة للدولة العراقية من خلال زيادة الإنتاج مع العلم ان جميع مبالغ النفط المصدر تذهب الى وزارة المالية ولم يستفد منها الموظف او العامل هكذا يجازى من يقدم خدمة للدولة

خامسا / لمقتضيات المصلحة العامة نلتزم جانب الحذر من مغبة الاستمرار في مثل هكذا قرارته تودي الى عدم الاستقرار وبالنتيجة طرد الاستثمار في هذا القطاع المهم

سادسا/ لمقتضيات المصلحة العامة نلتزم جانب الحذر من مغبة استمرار الدولة والوزارة من معاقب المنتسبين وممن يدعون الى المطالب في حقوقهم الى العقوبات الإدارية والنقل وكما حصل في التظاهرات الأخيرة في شركات مصافي الجنوب كما و نطالب بإلغاء الأوامر الإدارية للنقل القسري التي صدرت بحق بعض المنسبين من مواقع عملهم الى مواقع أخرى كذلك نطالب بأسقاط التهم الموجهة لقسم من العاملين في محكمة تحقيق الكرخ لمشاركتهم في التظاهرات وهذا خلاف لما اقر الدستور العراقي الذي يضمن حق التظاهر كما ونحي ما قام به الابطال في قطاع النفط والغاز خصوصا شركة نفط البصرة بالإعلان عن المطالبة بحقوقهم الخروج بتظاهرة كبيرة رغم معرفتهم بنوايا الحكومة والوزارة

عاشت وحدة العمال في ظل حركتهم النقابية

الموقعون

الاتحاد العام لنقابات النفط والغاز والبتروكيماويات في العراق / حسن جمعه عواد الاسدي

النقابة العامة للطاقة في العراق / عبد الكريم عبد السادة أبو وطن

النقابة العامة للعاملين في قطاع النفط والغاز في العراق / كنعان فرمان أدهم

النقابة العامة للعاملين في الصناعة والطاقة والتعدين في العراق / جمال عبد الجبار أكرم

صدر هذا البيان بالاتفاق بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٧